الأمم المتحدة
S/2014/132
مجلس الأمن
Distr.: General
26 February 2014
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه بيانا رسميا صادرا عن وزارة خارجية أوكرانيا بشأن البيان الصادر عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ فيما يتعلق بالحالة السياسية الراهنة في أوكرانيا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يوري **سيرغييف**
الممثل الدائم

270214 270214 14-24766 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

البيان الصادر عن وزارة خارجية أوكرانيا بشأن البيان الصادر عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤

ردا على البيان الصادر عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، ترى وزارة خارجية أوكرانيا من الضروري إعلان ما يلي:

إن الأزمة الاجتماعية والسياسية الحادة، مع ما رافقها من أعمال عنف ارتكبها النظام السابق، استدعت تركيزا سريعا وفعالا لجهود التغلب عليها. وذلك كان الغرض من الاتفاق المتعلق بتسوية الأزمة في أوكرانيا، الذي جرى توقيعه في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤. إلا أن عدول قادة الدولة السابقين عن تحمل مسؤولياتهم وضع عراقيل أمام تنفيذ الاتفاقات على النحو الواجب.

وفي الوقت نفسه، أعلن البرلمان الأوكراني، بوصفه الهيئة التشريعية الوحيدة والمؤسسة الشرعية لممارسة السلطة الرسمية، مسؤوليته عن تطبيع الوضع في البلد وقرر إنفاذ معظم أحكام هذا الاتفاق، لا سيما قرار العودة إلى دستور عام ٢٠٠٤ وإجراء انتخابات رئاسية استثنائية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٤.

ولا يزال تشكيل ”حكومة الوحدة الوطنية“ مستمرا.

أما القرارات الهامة التي اتخذها البرلمان الأوكراني بهدف تطبيع الوضع في البلد، فقد صوتت عليها الأغلبية الدستورية من نواب الشعب الأوكراني التي تمثل جميع القوى السياسية البرلمانية.

وإن العديد من شركاء بلدنا الدوليين قد اعترفوا بالفعل بشرعية القرارات التي اتخذها المجلس التشريعي الأعلى لأوكرانيا.

واليوم في كييف، كما في مدن أخرى في أوكرانيا، استتب السلام والنظام العامين من جديد. وبناء على ذلك، فإن الأجهزة القانونية الأوكرانية استخدمت مبادئ الانفتاح والتسامح لإقامة تعاون فعال مع المجتمعات المحلية.

وفي إطار عملية استعادة الوحدة الوطنية، يولى الاهتمام حاليا بصورة أساسية لمراعاة مصالح جميع المواطنين من كافة المناطق الأوكرانية من أجل منع حدوث انتهاكات لحقوقهم القانونية.

وبالتالي، فإن الإدارة الجديدة تتخذ فعلا جميع الخطوات اللازمة لإخراج الدولة من الأزمة الراهنة وتحقيق استقرار مجتمعنا.

وإن الادعاءات الواردة في البيان الصادر عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن ما سمته ''المخاطر التي تهدد الحقوق المدنية، وبخاصة ما يتصل منها بالأقليات والطوائف الدينية'' ادعاءات باطلة تماما لا تستند إلى وقائع مثبتة.

ويتضمن ذلك البيان أيضا ادعاءات متحيزة لا صلة لها بالواقع تفيد عن ممارسة ''أساليب إرهابية لقمع المعارضة'' ونشر ''إيديولوجية النازية الجديدة'' من جانب الأحزاب السياسية التي حظيت بتأييد الأغلبية الساحقة من الشعب الأوكراني خلال الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٢، والتي تتحمل حاليا كامل المسؤولية عن الحالة في البلد.

وفي هذه المرحلة، تولي أوكرانيا اهتماما كبيرا لدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل كفالة الاستقرار الاقتصادي ومنع أي تهديدات محتملة للسلامة الإقليمية للدولة وسيادتها. وفي هذا الصدد، نتطلع بصورة خاصة إلى الاعتماد على الدول الضامنة لسلامة أراضي أوكرانيا واستقلالها السياسي وفقا لمذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بودابست).

بناء على ذلك، تؤكد أوكرانيا من جديد الأهمية الكبرى التي يتسم بها البيان الصادر مؤخرا عن وزير خارجية الاتحاد الروسي (بوصف الاتحاد الروسي أحد أطراف مذكرة بودابست) من حيث عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا وأهمية إيجاد الظروف المؤاتية لتهيئة أوكرانيا للانضمام إلى الأسرة الأوروبية.

ونود، من جهتنا، أن نعيد تأكيد التزامنا القوي بأن تكون العلاقات الأوكرانية الروسية قائمة على أسس جديدة من حسن الجوار والمساواة الحقيقية، وهو ما شدد عليه بشكل خاص رئيس أوكرانيا بالنيابة ورئيس البرلمان الأوكراني، معالي السيد أولكسندر تورتشينوف، في الخطاب الذي وجهه إلى الشعب الأوكراني.

وسيكون الطرف الأوكراني، بعد تشكيل الحكومة الجديدة مباشرة، مستعدا لاستئناف الحوار الثنائي الشامل ضمن أطر مؤسسات اللجنة الحكومية المشتركة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي.

كييف، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤